

جامعة الفيصل كلية إدارة الأعمال

المؤتمر السنوي الأول لحوكمة الشركات
أهمية الحوكمة الرشيدة للشركات لرؤية 2030

مؤشر حوكمة الشركات:
الوصف، المنهجية، وتصنيف الشركة

17 مايو 2017

جدول المحتويات

كلمة ترحيب من رئيس جامعة الفيصل

كلمة ترحيب من عميد كلية إدارة الأعمال

الفصل الأول: حوكمة الشركات: التعريف، والاهمية والقياس

الفصل الثاني: نظرة عامة على مؤشر حوكمة الشركات (CGI)

1- مركز ابحاث حوكمة الشركات لجامعة الفيصل

2- نظرة عامة على مشروع مؤشر حوكمة الشركات

3- فريق مشروع مؤشر حوكمة الشركات

4- مخطط مشروع مؤشر حوكمة الشركات

5- منهجية مؤشر حوكمة الشركات

6- تقييم الشركة وعملية التقييم لمؤشر حوكمة الشركات

7- عملية تأكيد جودة مؤشر حوكمة الشركات

8- مقياس التقييم والتصنيف لمؤشر حوكمة الشركات

الفصل الثالث: ملخص تنفيذي لتصنيف مؤشر حوكمة الشركات

1- النتائج العامة

2- مناقشة نقاط القوة والضعف لحوكمة الشركات

3- مناقشة نقاط القوة والضعف لحوكمة الشركات

4- مؤشر حوكمة الشركات وتأثير حجم الشركة

5- توصيات التحسين

الفصل الرابع: تقرير الشركة المخصص

1- هل ترغب في تقرير حوكمة الشركات لشركتك؟

2- كيف يمكنك طلب تقرير مخصص؟

كلمة ترحيب من

سعادة الدكتور/ أ.د. محمد بن علي آل هيازع

رئيس جامعة الفيصل

السادة الاعزاء المشاركين: إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم في جامعة الفيصل. ونحن نشهد معا ليلة تاريخية حيث سيعقد المؤتمر السنوي الأول لحوكمة الشركات تحت عنوان " أهمية الحوكمة الرشيدة للشركات لرؤية 2030".

تواصل جامعة الفيصل ابتكاراتها في وضع البرامج والمشاريع التي تخدم المملكة العربية السعودية ومواطنيها. غالبا ما تتوغل هذه البرامج لمواكبة التطورات المستقبلية وتدريب طلابها على الترحيب بالتغيير والاستفادة منه. من الامثلة على ذلك مبادرة كلية إدارة الاعمال (COB) في إنشاء أول مركز لأبحاث حوكمة الشركات (CGRC) في المملكة العربية السعودية. تهدف المبادرة إلى اعضاء الطابع المؤسسي على التنقيف والإلمام بممارسات حوكمة الشركات، وتكون بمثابة خدمة للقطاعين العامة والخاص. حصلت المبادرة على موافقة الهيئات الحكومية السعودية التي تتعامل مع اللوائح المالية، والتجارة والاستثمار. تأتي المبادرة في الوقت المناسب للبلاد حيث تشجع المملكة في إحداث تغييرات جوهرية في اقتصادها.

وقد عمل فريق حوكمة الشركات في كلية إدارة الاعمال معا بجد على صياغة هذا المؤتمر الموجز. بالإضافة إلى إطلاق عملية حوكمة الشركات وتقرير المؤشر للشركات المتداولة في السوق المالي السعودي، فإنه ينظم مناقشات تضم خبراء حوكمة الشركات من القطاعين العام والخاص والتي تربط حوكمة الشركات بتحقيق رؤية 2030. اتمنى لكم الاستمتاع بهذه المناقشات. وأود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى المنظمين والمتحدثين. أمل أن تحظوا بوقت رائع خلال تواجدكم في جامعة الفيصل.

كلمة الترحيب من

دكتور/ باجس محمد دودين

كلية إدارة الاعمال

جامعة الفيصل

إنه لمن دواعي الفخر أن نرحب بكم في جامعة الفيصل تزامنا مع استضافة أو مؤتمر سنوي مصغر حول " أهمية الحوكمة الرشيدة للشركات لرؤية 2030". عملت كلية الفيصل لإدارة الأعمال بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار (SAGIA)، وهيئة السوق المالية (CMA) ووزارة التجارة والاستثمار (MCI) والدعم القوي من إدارة جامعة الفيصل على مركز أبحاث حوكمة الشركات. والهدف من ذلك أن يكون مركز للتثقيف ووضع سياسات حوكمة الشركات. بدأت الجهود من خلال تأسيس فريق وعمليات حوكمة الشركات والتي تم استخدامها لحساب مؤشر حوكمة الشركات للشركات المتداولة في هيئة السوق المالية. تستند هذه العملية إلى مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها هيئة السوق المالية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). تم الاستفادة أيضا من ملاحظات العديد من الزملاء في القطاعين العام والخاص، ومن تجارب الخبراء الدوليين في مجال حوكمة الشركات. وآمل أن تجدون في هذا المؤتمر شيئا يخلد بقيمته.

بادئ ذي بدء سوف نشارك سويا عملية حوكمة الشركات وكيف تم تنفيذها. من ثم سوف تستمعون إلى خبير عالمي مرموق للتحدث حول قيمة حوكمة الشركات الرشيدة للمستثمرين والاقتصاد. سيعقب ذلك حلقتي نقاش: تتناول الأولى دور الهيئات الحكومية ذات العلاقة في تطوير سياسات ومبادئ حوكمة الشركات والتي تتناسب مع البيئة السعودية وبيئة دول مجلس التعاون الخليجي وتساعد على تحقيق رؤية 2030؛ حيث تركز حلقة المناقشة الثانية على تأثير ممارسة الحوكمة الرشيدة للشركات في القطاع الخاص.

يُعقد المؤتمر في الوقت المناسب حيث تشرع المملكة العربية السعودية في إحداث تغيير جوهري في اقتصادها. ونأمل في أن تتعقد هذه الفعاليات سنويا والتي من شأنها أن تجذب انتباه ومشاركة المهتمين في مجال حوكمة الشركات في القطاعين العام والخاص. وستكون بمثابة حلقة الوصل لعرض ونشر البحوث والتطوير ذو الصلة بحوكمة الشركات.

أود أن أتوجه بالشكر للدعم المقدم من إدارة جامعة الفيصل ورئيسها الدكتور محمد آل هيازع، والتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار، وهيئة السوق المالية، ووزارة التجارة والاستثمار. وأود أيضا ان أتوجه بالشرك لفريق حوكمة الشركات لكلية إدارة الاعمال ومستشاريها الدوليين الدكتور ستيفن ديفيس من جامعة هارفارد وكوبيرات من تركيا. آمل أن تستمتعوا بجميع اقسام المؤتمر.

الفصل الأول: حوكمة الشركات: التعريف، والاهمية والقياس

مقدمة

إن الحوكمة الرشيدة هي المفتاح أمام الشركات السعودية في السوق التنافسية العالمية المتزايدة على نحو مستمر؛ ولاسيما عندما تكون الشركات التجارية العائلية في مرحلة الانتقال والمراد دمجها في السوق العالمية. توفر الحوكمة الرشيدة ضمانا للربحية والاستدامة على المدى الطويل. وهي تعطي إشارة إيجابية للمستثمرين من الخارج. لذلك، من الضروري للغاية تطوير أداة تقييم سليمة لحوكمة الشركات لرصد وتعزيز الحوكمة الرشيدة بين الشركات السعودية. ونحن ندرك أن مؤشر حوكمة الشركات من شأنه أن يرفع المعايير العامة لحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية وسوف يوفر فوائد مالية واستثمارية محتملة نتيجة لتحسينات الحوكمة. وبسبب هذه الفوائد، وضع العديد من البلدان في جميع انحاء العالم مؤشرات حوكمة الشركات على مدى العقد الماضي. وقد استفدنا من خبراتهم في تطوير مؤشر حوكمة الشركات للشركات السعودية. من المتوقع أن يقدم المؤشر مساعدة كبيرة في رصد وتعزيز الحوكمة الرشيدة بين الشركات السعودية. وفيما يلي، نقدم ما ولماذا وكيف كانت حوكمة الشركات قبل تقديم مشروعنا لمؤشر حوكمة الشركات.

1- ما هي حوكمة الشركات؟

"تتطوي حوكمة الشركات على مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها، ومساهميها وغيرهم من أصحاب المصالح الآخرين. كما توفر حوكمة الشركات الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد اهداف الشركة، ويتم تحديد وسائل تحقيق هذه الاهداف ورصد الأداء". منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2015)، مبادئ حوكمة الشركات G20/OECD ، دار النشر التابعة لمنظمة التعاون والتنمية.

" إن حوكمة الشركات معنية بتحقيق التوازن بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية وبين الاهداف الفردية والمجتمعية. ويوجد إطار للحوكمة لتشجيع استخدام الموارد بكفاءة، وعلى قدم المساواة من أجل المطالبة بالمساءلة من اجل الإدارة الجيدة لتلك الموارد. إن الهدف من ذلك هو المواءمة قدر الامكان مع مصالح الافراد والشركات والمجتمع". (السير أديان كادبوري، المملكة المتحدة، تقرير اللجنة: حوكمة الشركات 1992).

2- لماذا من المهم وجود حوكمة رشيدة للشركات؟

"تضمن حوكمة الشركات الفعالة وضع الاهداف والخطط الاستراتيجية طويلة الأمد، وأن هيكل الإدارة والهيكل الإداري السليم معمول به لتحقيق هذه الاهداف، مع التأكد في نفس الوقت من أن الهيكل يعمل للحفاظ على نزاهة وسمعة ومساءلة الشركة أمام دوائرها المعنية " **تقرير المدير التنفيذي الشهري**

"إن حوكمة الشركات ليست تحدياً أوروبياً فحسب بل تحدياً دولياً، لأن الشركات تتنافس في نهاية المطاف على الموارد المالية في السوق العالمية. كما أن ممارسات حوكمة الشركات التي ترتبط ارتباطاً وسيقاً بالبيئات القانونية والتنظيمية المحلية لديها تأثير قوي على أسلوب الإدارة الاستراتيجية وكذلك على اتخاذ القرارات على مستوى مجلس الإدارة والمستويات الإدارية المتوسطة. وهكذا إذا اتبعت المؤسسة استراتيجية، فإن الاستراتيجية تتبع الحوكمة". **منتدى الأعمال الأوروبي**

"أصبحت جودة مجلس إدارة الشركة في الوقت الراهن عامل تقييم مهم للمستثمرين المؤسسيين". **راسل رينولدز**
"كلما كان مجالس الإدارات تعاني من اختلالات مؤسسية مستمرة في كل الاخفاقات الذريعة تقريبا في الاربعة أو الخمسين عام الماضية فمن غير المجدي إلقاء اللوم على الافراد. إنها المؤسسة التي تعاني من الخلل". **بيتر دراكر**

"إذا كان بعض التفاح الفاسد يمكنه ان يفسد برميل، اعتقد أننا يجب أن ننظر في طبيعة البرميل، وليس فقط التفاح. يلعب التصميم والهيكل والثقافة التنظيمية دوراً دائماً ما يكون تقريبا في فضائح الشركات. الشركات التي تقع في مشاكل غالبا ما تفعل ذلك بسبب الحد الأدنى من الاتصالات الداخلية بين العديد من أجزاء المؤسسة. مع نقص المعلومات والمعرفة، لا يمكنك وضع كل القطع معا أو الإدراك عندما تكون كل الامور تسير على نحو خاطئ". **ر. م. كانتر**

3- كيف نقيم حوكمة الشركات؟

نقوم بتقييم الحوكمة الرشيدة للشركات من خلال إنشاء مؤشر والذي يقيم الشركات من حيث امتثالها مع لقواعد الحوكمة ذات الصلة في البلد وأفضل ممارسات الحوكمة في جميع انحاء العالم. من المتوقع أن تعزز هذه القواعد المساواة في معاملة المساهمين؛ وضمان الشفافية من خلال التدفق المستمر للمعلومات ذات الصلة الوثيقة بالمساهمين أو اصحاب المصلحة الآخرين؛ توفير هيكل فعال لمساءلة صانعي القرار عن قراراتهم التجارية؛ وضمان تصرفات مسؤولة من حيث الامتثال مع القوانين واللوائح ذات الصلة. تتمثل الفائدة القصوى للحوكمة الرشيدة في تطويل قواعد ومؤسسات تتسم بالكفاءة والفعالية من اجل زيادة الانتاجية والنجاح الاقتصادي طويل الأمد. من المتوقع أن يكون لدى الشركات الارادة القوية، والآلية، والمؤسسات لتنفيذ قواعد حوكمة الشركات وإعداد تقارير

بالنتائج. توفر الحوكمة الرشيدة على وجه التحديد حلول للمشاكل المتعلقة بمشاكل نظرية الوكالة ومشاكل تضارب المصالح التي تتواءم مع اهداف الجميع نحو نمو الشركات وربحيتها على المدى الطويل. يوصي التقرير الرئيسي للبنك الدولي¹ لعام 2013 بشأن تطوير مؤشر حوكمة الشركات بالخطوات الثمانية التالية من أجل التوصل إلى مؤشر كفؤ لحوكمة الشركات:

(1) استخدام المشاورات الاولية على نطاق واسع

(2) تحديد هدف المؤشر

(3) اختيار نهج المؤشر

(4) تخصيص معايير الحوكمة للبلاد عند اعتماد المعايير الدولية

(5) إنشاء عملية تقييم شفافة وقائمة على المصادقية

(6) تحقيق أقصى قدر ممكن من الافصاح

(7) رصد فعال لمعايير المؤشر

(8) تطوير المؤشر

لقد اتبعنا التوصية الواردة اعلاه في تطوير مؤشر حوكمة الشركات بالنسبة للشركات السعودية. لقد استخدمنا مجموعة واسعة من الاستشارات للتأكد من أننا نخرج بأفضل المعايير القابلة للقياس لتقييم سياسات وممارسات حوكمة الشركات. وتعاوننا مع استشاريين دوليين وعملنا مع شركاء محليين لوضع مؤشر مع الفئات والمتغيرات المناسبة. مع هذا المؤشر، فإننا نهدف إلى توفير التوجيه المستقل القائم على البيانات للشركات السعودية لمساعدتهم على تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة. ندرك أن اعتماد هذه المبادئ من شأنه أن يساعد الشركات على اتخاذ قرارات افضل وحل التحديات التي يمكن أن تنشأ بين المديرين التنفيذيين للشركات والمساهمين واصحاب المصلحة الآخرين في سياق ممارسة الاعمال التجارية.

¹ رفع المستوي بشأن حوكمة الشركات: دراسة المؤشرات الثمانية لسوق الأوراق المالية، البنك الدولي، يونيو 2013.

الفصل الثاني: نظرة عامة على مؤشر حوكمة الشركات (CGI)

1- مركز أبحاث حوكمة الشركات لجامعة الفيصل (CGRC)

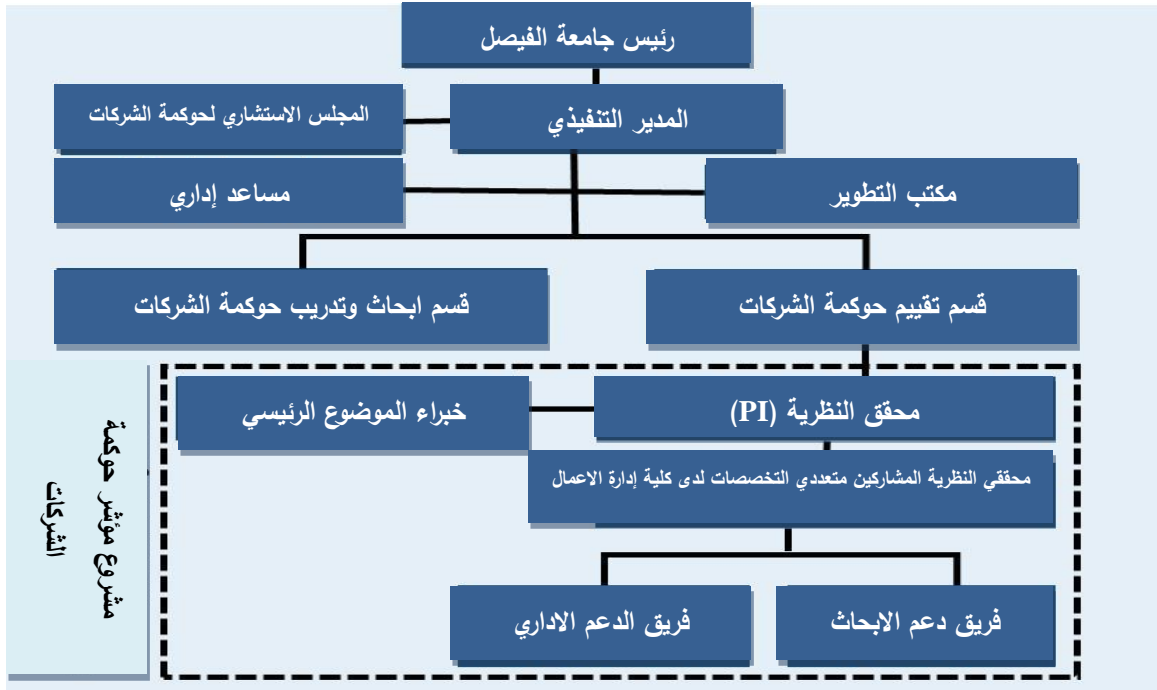
الرؤية:

نطمح في أن يكون مركز أبحاث حوكمة الشركات مركز رائد في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي من أجل إجراء أبحاث فعالة على حوكمة الشركات ولتعزيز أفضل سياسات وممارسات حوكمة الشركات.

الرسالة:

تتمثل رسالة المركز في توفير سياسات وممارسات مستقلة وموثوق بها لحوكمة الشركات من خلال أبحاث وتنقيف الجودة والذي من شأنه أن يخدم منطقة دول مجلس التعاون الخليجي واقتصاداتها.

يجري حالياً اعتماد مركز أبحاث حوكمة الشركات. وقت تمت الموافقة عليه من قبل كلية إدارة الاعمال؛ مجلس العمداء في جامعة الفيصل (AU)، من قبل مجلس جامعة الفيصل، ومن قبل مجلس امناء جامعة الفيصل. من المتوقع أن يبدأ تشغيله بالكامل بحلول يناير 2019. يوضح الرسم البياني أدناه هيكل المركز حالما يعمل بكامل طاقته:



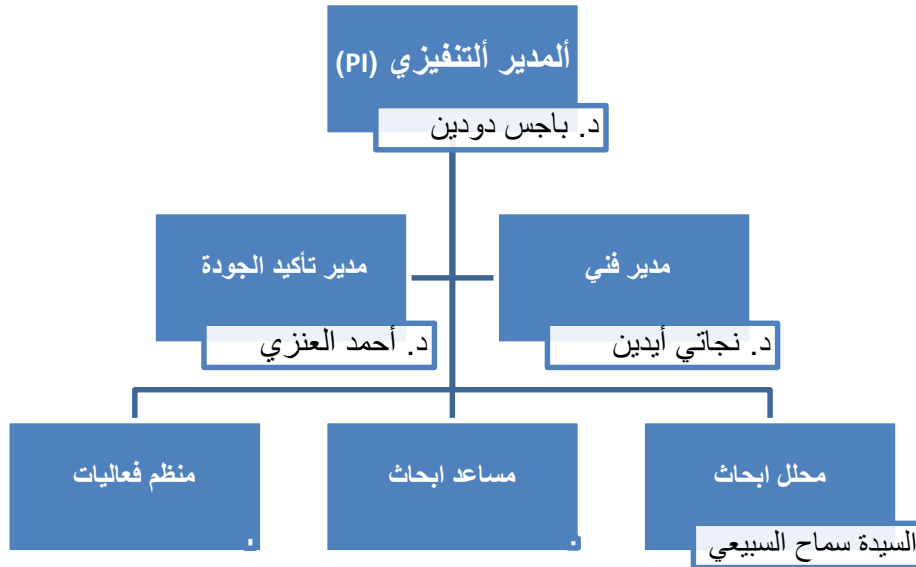
2- يضطلع مكتب حوكمة الشركات في كلية إدارة الاعمال بجامعة الفيصل بإجراء دراسة رئيسية لتطوير مؤشر حوكمة الشركات للشركات المتداولة في السوق المالية السعودية للعام المالي 2015 م. يتم تمويل المشروع جزئياً من قبل الهيئة العامة للاستثمار (SAGIA) بتشجيع من هيئة السوق المالية (CMA).

يعكف فريق من المتخصص من كلية إدارة الأعمال في جامعة الفيصل بدعم من استشاريين ذوي خبرة على تطوير هذا المؤشر. يستند مؤشر حوكمة الشركات فقط إلى المبادئ التوجيهية للحوكمة الرشيدة للشركات التي وضعتها هيئة السوق المالية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). إن الهدف من ذلك هو تصنيف الشركات المتداولة في السوق السعودي وفقاً لامثالها مع تلك المبادئ والأداء.

يمتد المشروع على مدار ثلاث أعوام، العام الأول، الذي ينتهي في مايو 2017، يتناول حسابات مؤشر حوكمة الشركات للعام 2015 للشركات المتداولة في السوق المالية السعودية. من المتوقع أن يتناول العام الثاني، والذي من المتوقع أن ينتهي في فبراير 2018، حسابات مؤشر حوكمة الشركات للشركات المتداولة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. من ثم العام الثالث والذي من المتوقع أن ينتهي في يناير 2019 حيث يطلق مؤشر حوكمة الشركات للشركات الكبرى المتداولة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ويستكمل تشكيل مركز أبحاث حوكمة الشركات.

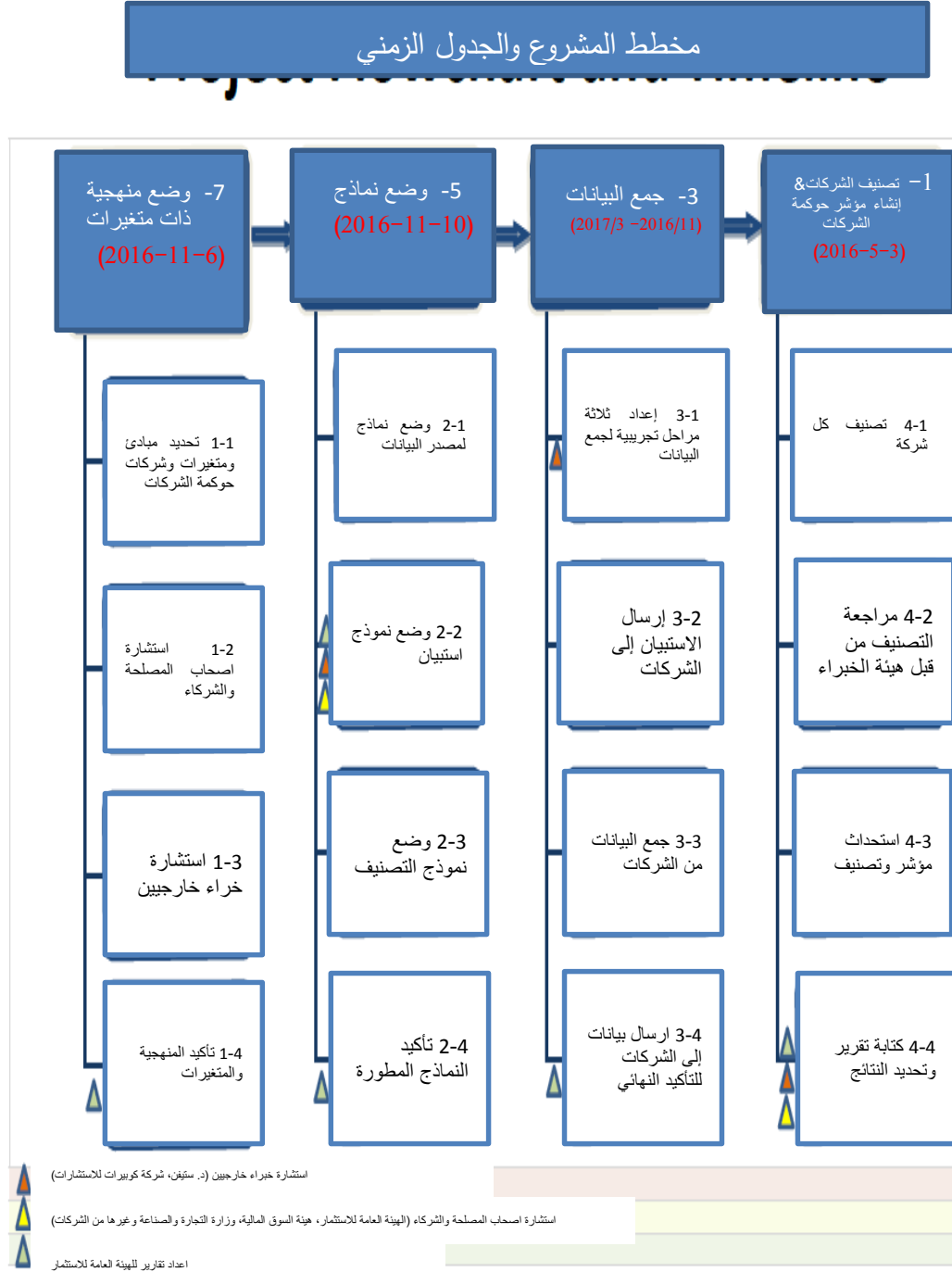
3- فريق عمل المشروع

أ- فريق عمل مؤشر حوكمة الشركات في جامعة الفيصل



 <p>برنامج جامعة هارفرد لحوكمة الشركات</p>	<p>1) الدكتور ستيفن ديفيس</p> <ul style="list-style-type: none">• مدير مشارك وزميل أول في برامج حوكمة الشركات والمستثمرين المؤسسيين في كلية الحقوق بجامعة هارفرد.• كما أنه أحد المهندسين المعماريين لإطار عمل حوكمة الشركات العالمية في الوقت الحالي ومقره في كلية الحقوق في جامعة هارفرد
 <p>شركة كوبيرات للاستشارات، اسطنبول، تركيا.</p>	<p>2) شركة كوبيرات للاستشارات</p> <ul style="list-style-type: none">• قامت بتصنيف حوكمة الشركات منذ 2008• قامت بتطوير برنامجا فريدا لمؤشر حوكمة الشركات• قامت بتصنيف ما يقرب من 30% من شركات مؤشر حوكمة شركات بورصة اسطنبول (BIST)، وأكثر من 50 من الشركات المصدرة للأوراق المالية وأكثر من 1000 من عمليات تحديد نطاق الشركات.

4- مخطط المشروع والجدول الزمني



5- منهجية مؤشر حوكمة الشركات

(أ) عملية وضع فئات ومتغيرات مؤشر حوكمة الشركات

1- استكشاف الممارسات العالمية لمؤشر حوكمة الشركات

2- التعاون مع الاستشاريين المرموقين في جميع انحاء العالم

3- المشاركة مع الشركاء المحليين (الهيئة العامة للاستثمار، هيئة السوق المالية، وزارة التجارة والصناعة)

4- تحديد مبادئ حوكمة الشركات للمؤشر القائم على هيئة السوق المالية ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لحوكمة الشركات

5- إنشاء 4 فئات لمؤشر حوكمة الشركات مع 117 متغير مخ خلال الاستشارات

6- تطوير اسئلة مؤشر حوكمة الشركات استنادا إلى مبادئ حوكمة الشركات المحددة من خلال الاستشارات.

(ب) فئات ومتغيرات مؤشر حوكمة الشركات (117)

1) مجلس الإدارة (39 متغير)

عدد المتغيرات	المتغيرات حسب الفئة
13	الوظائف الاساسية لمدراء مجلس الإدارة
4	مسؤوليات مجلس الإدارة
7	تشكيل المجلس
9	مؤهلات اعضاء مجلس الادارة المستقلين
2	لجان تم تشكيلها ضمن هيكل مجلس الادارة
2	لجنة الترشيحات والمكافآت
1	اجتماعات مجلس الادارة
1	مكافآت وتعويضات اعضاء مجلس الادارة

2) المساهمين (30 متغير)

عدد المتغيرات	المتغيرات حسب الفئة
---------------	---------------------

6	تسهيل ممارسة المساهمين لحقوق والوصول إلى المعلومات
3	علاقات المستثمرين
13	حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العمومية
3	حقوق التصويت والأقلية
4	حقوق توزيع أرباح للمساهمين
1	نقل ملكية الاسهم

(3) الإفصاح العام والشفافية (35 متغير)

عدد المتغيرات	المتغيرات حسب الفئة
15	السياسة والاجراءات
20	تقرير مجلس الإدارة

(4) اصحاب المصلحة

عدد المتغيرات	المتغيرات حسب الفئة
13	اصحاب المصلحة

(ج) اختيار الشركة لمؤشر حوكمة الشركات وقائمة الشركة

لقد استخدمنا القيمة السوقية كمعايير تحديد رئيسية. وحددت القيمة السوقية المتوسطة كحد أدنى. تم إدراج الشركات التي يبلغ متوسط قيمتها السوقية 2 مليار دولار. يتمثل المعيار الثاني في أن الشركة يجب ان تكون مدرجة في السوق لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات. وذلك لضمان وقت كاف لنقل الشركة من الملكية الخاصة إلى ملكية عامة. في المجممل، 87 من الشركات تستوفي المعيار: تشمل القائمة النهائية على مؤسسة واحدة في النطاق الاحمر، واحدة في النطاق البرتقالي، وواحدة في النطاق الاصفر، وشركة واحدة جديدة. تبلغ القيمة السوقية للشركات البالغ عددها 92 شركة والتي تم إدراجها في القيمة السوقية بشكل جماعي نحو 1.8 تريليون ريال سعودي والتي تمثل 95% من إجمالي القيمة السوقية للسوق السعودي. لقد استخدمنا تصنيفات قطاعات التداول الجديدة.

قائمة الشركات حسب القطاع

القطاع	عدد الشركات	عدد الشركات المؤهلة
1 الطاقة	4	3
2 المواد	42	25
3 السلع الرأسمالية	15	5
4 الخدمات التجارية والمهنية	2	1
5 وسائل النقل	4	3
6 السلع الاستهلاكية المعمرة والملابس	5	1
7 خدمات المستهلك	6	3
8 وسائل الإعلام	2	1
9 تجارة التجزئة	6	4
10 تجارة التجزئة في المواد الغذائية والسلع الأساسية	4	2
11 الاغذية والمشروبات	12	6
12 معدات وخدمات الرعاية الصحية	5	4
13 الصيدلة، التكنولوجيا الحيوية وعلوم الحياة	1	1
14 البنوك	12	12
15 المؤسسات المالية المتنوعة	4	2
16 التأمين	35	5
17 خدمات الاتصالات	4	3
18 المرافق	2	2
19 إدارة وتطوير العقارات	10	9
الاجمالي	175	92

6- تقييم الشركة وعملية التصنيف

- 1- وضع نموذج تقييم مؤشر حوكمة الشركات
- 2- إجراء اثنين من دراسات التقييم التجريبية لتأكيد الجودة
- 3- جمع الوثائق الضرورية لعدد 92 شركة
- 4- مراجعة الوثائق لاثبات الامتثال مع مبادئ حوكمة الشركات
- 5- الطلب من الشركات تقديم أي معلومات ناقصة
- 6- تقييم الشركات استنادا إلى الأدلة التي تم جمعها من ممارسات حوكمة الشركات

7- عملية تأكيد الجودة لمؤشر حوكمة الشركات

(أ) تأكيد الجودة الداخلية



(ب) تأكيد الجودة الخارجية

معلومات المطلوبة	الاستشاريين	مراجعة البنود
الهيئة العامة للاستثمار، هيئة السوق المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة التجارة والصناعة	د. ستيفن ديفيس وفريق عمل استشارات كوبيرات	متغيرات وفئات مؤشر حوكمة الشركات منهجية تقييم مؤشر حوكمة الشركات معايير اختيار شركة مؤشر حوكمة الشركات تقييم تجريبي لمؤشر حوكمة الشركات

8- منهجية ومقياس التقييم

يستند تقييم حوكمة الشركات إلى 117 تدبيراً ضمن أربع فئات. يتم تقييم كل فئة من خلال 100 نقطة. تكون النتيجة النهائية لحوكمة الشركات هي المتوسط المرجح لأربع فئات خلال 100 نقطة. تكشف نتائج حوكمة الشركات عن امتثال الشركات لمبادئ حوكمة الشركات الرشيدة والتي تحددها هيئة السوق المالية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. الفئات الأربع ووزنها على النتيجة النهائية لحوكمة الشركات على النحو التالي²:

- مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (35%)
- حقوق المساهمين والجمعية العمومية (25%)
- الإفصاح العام والشفافية (30%)
- أصحاب المصلحة (10%)

يعتبر الصفر هو أدنى درجة تراكمية لحوكمة الشركات والذي يعني عدم الامتثال مع مبادئ حوكمة الشركات الرشيدة والتي تم قياسها من خلال 117 متغيراً. تعتبر 100 هي الدرجة التراكمية الأعلى وتعني الامتثال بنسبة 100% مع مبادئ حوكمة الشركات الرشيدة. يقدم الجدول الأول الوارد أدناه منهجية التقييم لجميع الفئات استناداً إلى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات بينما يوضح الجدول الثاني نطاق تقييم حوكمة الشركات:

إجمالي تراكمي	الوزن	إجمالي فئوي	النقاط المكتسبة			المتغيرات #	الفئات
			لا	جزئي	نعم		
100	35.	100	0	0.25	0.5	14	مجلس الإدارة (امتثال الزامي) ³
			0	0.5	1	25	مجلس الإدارة (امتثال طوعي)
	25.	100	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	0	حقوق المساهمين (امتثال الزامي)
			0	0.5	1	30	حقوق المساهمين (امتثال طوعي)
	30.	100	0	0.25	0.5	13	الإفصاح العام (امتثال الزامي)
			0	0.5	1	22	الإفصاح العام (امتثال طوعي)
	10.	100	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	0	حقوق المساهمين (امتثال الزامي)
			0	0.5	1	13	حقوق المساهمين (امتثال طوعي)

² يتم تحديد وزن الفئات الفرعية استناداً إلى أهميتها النسبية، وعدد المعايير، والأدلة التجريبية، والممارسات الدولية.

³ عقب توصي هيئة السوق المالية، نعطي وزناً أكبر لمبادئ حوكمة الشركات الطوعية. تحصل الشركة على نصف نقطة إذا كان مبدأ حوكمة الشركات إلزامياً وتحصل على النقطة كاملة إذا كان طوعياً.

الوصف	الدرجة بالحروف	النتيجة
ممتاز	أ	100-90
جيد جدا	ب	89-80
جيد	ج	79-70
مقبول	د	69-60
ضعيف جدا	و	ادنى من 60

الفصل الثالث: ملخص تنفيذي لتصنيف مؤشر حوكمة الشركات

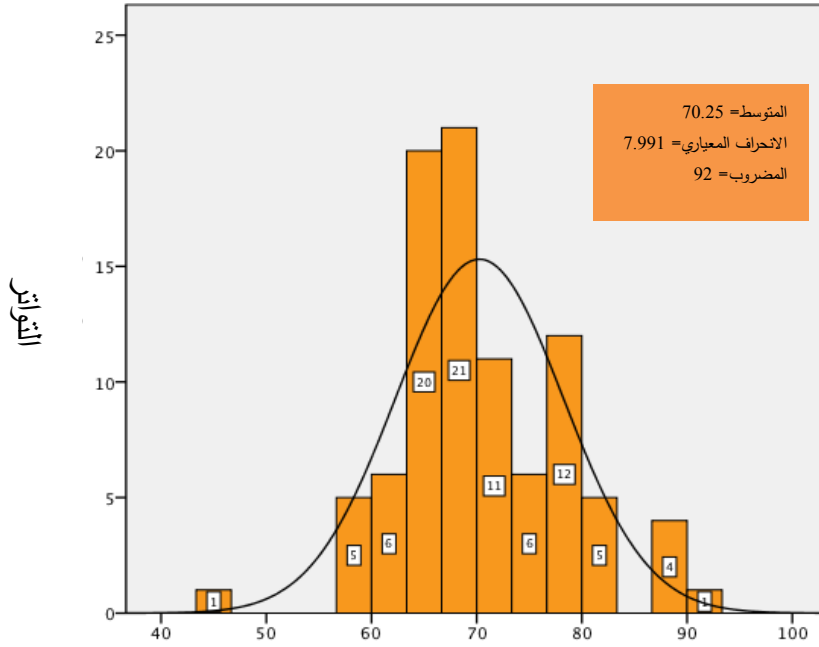
1. النتائج العامة

النتيجة النهائية لحوكمة الشركات هي نتيجة مركبة من أربع فئات استنادا إلى الوزن المذكور سلفا. يوضح الجدول الوارد أدناه المتوسط، والمعدل المتوسط، والانحراف المعياري، والحد الأدنى من الدرجات، والحد الأقصى من الدرجات، والاحصاءات السنوية للشركات المقيمة. تتراوح الدرجات التراكمية لحوكمة الشركات من 46 نقطة إلى 92 نقطة بمتوسط قدره 70 وانحراف معياري قدره 8. وهذا يدل على أن الشركات تختلف اختلافا كبيرا من حيث ممارساتها لحوكمة الشركات. في حين أن نصف الشركات قد سجلت نتائج 70 أو أعلى وسجل النصف الآخر أقل من 70. وهذا يعني أن الشركات العامة بحالة جيدة من حيث حوكمة الشركات على الرغم من أن لديها مجالا كبيرا للتحسين. وكما هو مبين في الرسوم البيانية لتوزيع التواتر أدناه، تكشف درجات الفئات الفرعية أن الشركات بحالة جيدة على وجه التحديد من حيث مبادئ حوكمة الشركات المتعلقة بمجلس الإدارة وحقوق المساهمين. لكنها تحتاج إلى تحسين كبير في مجالات الإفصاح العام والشفافية، وأصحاب المصلحة. **(يرجى ملاحظة أن القائمة الكاملة لتقييمات الشركة ستكون متاحة على الموقع الإلكتروني لمركز حوكمة الشركات بعد يوم واحد من انعقاد المؤتمر).**

الجدول 1، احصائيات موجزة لتقييم حوكمة الشركات

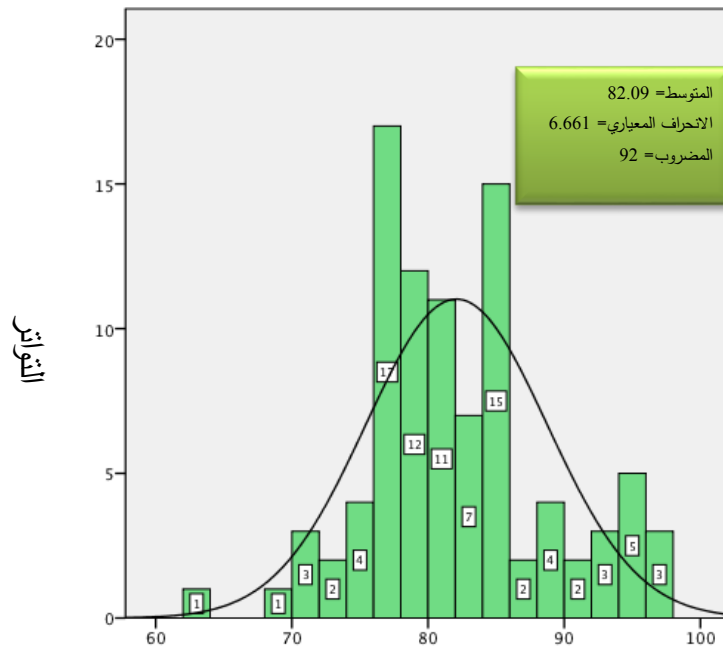
درجة اصحاب المصلحة	درجة الافصاح العام والشفافية	درجة المساهمين	درجة مجلس الادارة	الدرجة التراكمية لحوكمة الشركات		
92	92	92	92	92	المضروب	
32	59	81	82	70	المتوسط	
31	58	83	81	69	العدد المتوسط	
17	13	11	7	8	الانحراف المعياري	
81	60	70	33	46	النطاق	
8	30	28	63	46	الحد الادنى	
88	89	98	97	92	الحد الاقصى	
12	43	72	75	61	10	النسب المئوية
15	47	77	78	64	20	
23	53	78	78	65	30	
23	54	80	79	67	40	
31	58	83	81	69	50	
35	61	85	83	71	60	
38	67	85	84	74	70	
46	70	88	87	78	80	
54	75	92	93	80	90	

الشكل 1، توزيع الدرجات النهائية لحوكمة الشركات



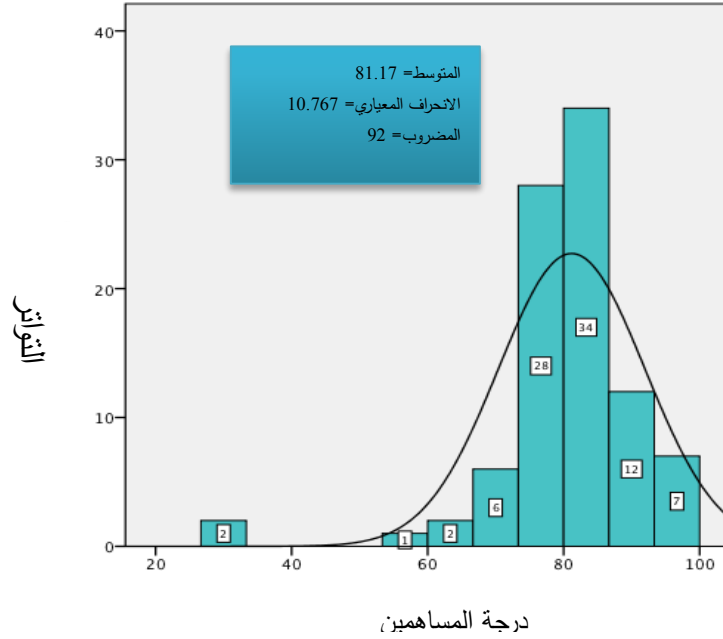
الدرجة التراكمية لحوكمة الشركات

الشكل 2، توزيع درجات مجلس الادارة (BOD)

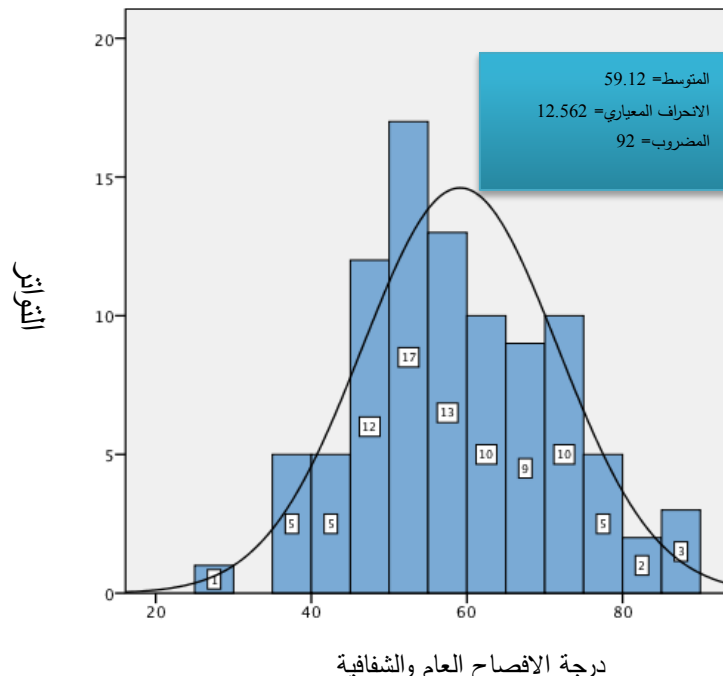


درجة مجلس الادارة

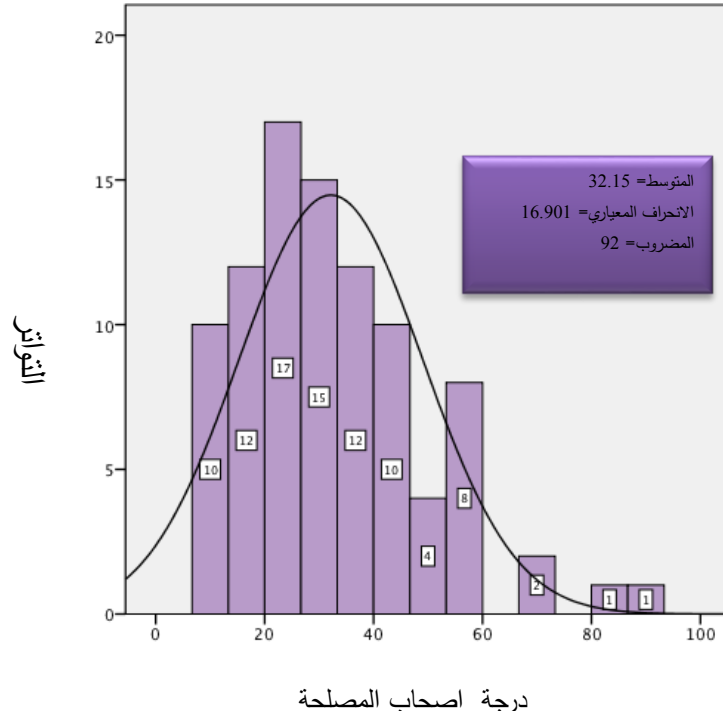
الشكل 3، توزيع درجات حقوق المساهمين



الشكل 4، توزيع درجات الافصاح العام والشفافية



الشكل 5، توزيع درجات اصحاب المصلحة



2. مناقشة نقاط القوة والضعف لحوكمة الشركات

تعكس نتائج حوكمة الشركات مدى اتباع الشركات لمبادئ حوكمة الشركات الموضوعية من قبل هيئة السوق المالية بالإضافة إلى المبادئ الدولية ذات الصلة المتعلقة بمجلس الإدارة، وحقوق المساهمين، والافصاح العام والشفافية، وحقوق اصحاب المصلحة. تم وضع نظم المراقبة الداخلية. تعمل الانظمة بشكل جيد على الرغم من أنها تحتاج إلى تحسينات. يتم التعامل مع حقوق المساهمين بطريقة عادلة. يتم الاضطلاع بأنشطة الافصاح العام والشفافية على مستوى عال. يتم التعامل مع حقوق أصحاب المصلحة معاملة عادلة. يمثل هيكل وظروف عمل مجلس الإدارة مع مبادئ حوكمة الشركات. كشف تقييمنا القائم على الوثائق المتاحة للجمهور المتعلقة بحقوق المساهمين عن نقاط القوة والضعف للشركات على حد سواء فيما يتعلق بممارسات حوكمة الشركات. تم مناقشة تفاصيل الدروس المستفادة فيما يتعلق بكلا من نقاط القوة والضعف أدناه ضمن الفئات الاربع لمبادئ حوكمة الشركات.

(أ) مجلس الإدارة (BOD)

استخدمنا 39 متغيراً لتقييم الشركات من حيث امتثالها للمبادئ المتعلقة بمجلس الإدارة. ولتقييم كل متغير، قمنا بجمع الأدلة من الوثائق المتاحة للجمهور لتقييم الممارسات فيما يتعلق بمبادئ حوكمة الشركات ذات الصلة. وفيما يلي نقاط القوة والضعف لدى الشركات في مجالس الإدارة.

إن متوسط الدرجة لجزء مجلس الإدارة هو 82 (من أصل 100) بانحراف معياري قدره 7 كما هو مبين في الجدول 1. وهذا يعني أن الشركات قد حققت درجة (ب) في المتوسط من حيث امتثالها للمبادئ المتعلقة بمجلس الإدارة. إن درجة مجلس الإدارة هي الأعلى بين المجالات الاربعة للتقييم. تظهر مراجعة الوثائق المتاحة للجمهور أن معظم الشركات في الدراسة قد انجزت ما يلي في السنة المالية 2015:

- اعد مجلس الإدارة استراتيجية وخطة عمل شاملة للشركة؛ فإنه يتحمل مسؤولية واضحة عن توجيه واستعراض واعتماد استراتيجية الشركة.
- يتعهد مجلس الإدارة بإجراء تقييم منتظم لأدائها.
- انشأ مجلس الإدارة أنظمة رقابة داخلية وحدد قواعد الرقابة لها.
- اعتمد مجلس الإدارة سياسة "تضارب المصالح" التي تغطي اعضاء مجلس الإدارة ومعاملات الاطراف ذات الصلة.
- اعد مجلس الإدارة قانون حوكمة الشركات للشركة.

- هناك سياسات ومعايير وإجراءات محددة وصريحة في عقد التأسيس حول تشكيل مجلس الإدارة وانتخاب اعضاءه ومبادئ عمله.
- تم عرض السياسات والمعايير والاجراءات حول تشكيل مجلس الإدارة وانتخاب اعضاءه ومبادئ عمله للاعتماد من قبل الجمعية العمومية.
- تم وصف صلاحيات وواجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة بموجب عقد التأسيس بطريقة منفصلة وواضحة عن الصلاحيات التي تخص الجمعية العمومية.
- اعد مجلس الإدارة إجراءات توجيهية لجميع الاعضاء، بدءا من الاعضاء غير التنفيذيين، من أجل مساعدتهم في التعرف على اعمال الشركة ولا سيما الجوانب المالية والقانونية لها.
- يمثل مجلس الإدارة مع القواعد التي تنص على أنه ما لم يفوض القيام بذلك بموجب عقد التأسيس، فإنه يمكن الاقتراض لمدة تزيد عن 3 سنوات، لا يمكنه بيع أو رهن عقارات الشركة أو الغاء ديونها.
- يتمتع مجلس الإدارة بهيكل عضوية يتوافق مع مبادئ حوكمة الشركات.
- يحدد عقد التأسيس عدد اعضاء مجلس الإدارة، فإنه ينص على أن تمتد المدة الواحدة لشغل المنصب لثلاث سنوات كحد أقصى.
- رئيس مجلس الإدارة هو فرد مختلف عن الرئيس التنفيذي أو المدير العام.
- يحدد عقد التأسيس الحالات التي من شأنها ان تؤدي إلى إنهاء عضوية المجلس.
- هناك مادة في عقد التأسيس تنص على أن كيان الشركة الذي يتمتع بحق تعيين ممثل لعضو المجلس لا يمكنه التصويت لأعضاء المجلس الآخرين.
- تم إنشاء لجان وفقا لمبادئ عملها الخاصة للمراجعة والترشيح والمكافآت من أجل استيفاء اعضاء مجلس الإدارة لمهامهم بكفاءة.
- تتألف لجنة المكافآت بالكامل من المدراء غير التنفيذيين؛ يشتمل عقد التأسيس على معيار مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.
- يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته العادية بناء على طلب من رئيس مجلس الإدارة.

(ب) المساهمين

استخدمنا 30 متغيرا لتقييم الشركات من حيث امتثالها للمبادئ المتعلقة بحقوق المساهمين. ومرة أخرى أظهر التقييم القائم على الوثائق المتاحة للجمهور والمتعلقة بحقوق المساهمين نقاط القوة والضعف في الشركات على النحو المبين أدناه.

يبلغ متوسط درجة حقوق المساهمين 81 مع انحراف معياري قدره 11 كما هو مبين في الجدول 1. على الرغم من ان النتيجة قريبة جدا من تلك الخاصة بمجلس الادارة، إلا أنها لديها انحراف معياري مرتفع نسبيا مما يشير إلى تباين أكبر بين الشركات. وبالتالي، تحتاج بعض الشركات إلى تحسينات في حقوق المساهمين. تعني النتيجة إلى أنه تم منح الشركات (ب) في المتوسط من حيث امثالها للمبادئ المتعلقة بحقوق المساهمين. يظهر استعراض الوثائق المتاحة للجمهور أن معظم الشركات في الدراسة قد انجزت ما يلي في السنة المالية 2015:

- تحدد الشركات الاجراءات والتدابير التي تضمن ممارسة المساهمين للحقوق القانونية في عقد التأسيس الخاص بها.
- يسمح لجميع الاسهم التي تكون رأس مال الشركة استخدام جميع حقوق المساهمين بطريقة متساوية وعادلة؛ يحق لجميع المساهمين الذين يمتلكون جميع الاسهم طرح اسئلة والوصول إلى معلومات دون وجود أي تحفظات ضد مصالح الشركة.
- تحتفظ الشركة بموقع الكتروني شامل وتحديثه بشكل منتظم يحتوي على قسم منفصل بشأن حوكمة الشركات على مواقعها الالكترونية وتقريرها السنوية للمساهمين.
- تصدر الشركات تقريرها السنوي باللغتين الانجليزية والعربية.
- تتمتع الشركات بقسم علاقات المستثمرين. يتم الكشف للجمهور عن اسم ومعلومات التواصل الخاصة بمدير القسم.
- هناك قسم منفصل لعلاقات المستثمرين في موقع الشركة.
- تعقد الشركات اجتماع للجمعية العمومية مرة واحدة في العام أو خلال 6 اشهر بعد انتهاء السنة المالية.
- يحق لمراجع الحسابات دعوة الجمعية العمومية للانعقاد.
- يحق للمساهمين الذين يمثلون 5% على الاقل من رأس مال الشركة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد.
- تقوم الشركات بإبلاغ المساهمين بتاريخ ومكان وجدول اعمال الجمعية العمومية قبل 10 ايام على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع.
- تنشر الشركات دعوتها لعقد الجمعية العمومية على الموقع الالكتروني للشركة على موقع تداول.
- تتاح للمساهمين فرصة التصويت بالوكالة في الجمعية العمومية.
- يتم اخطار المساهمين بقواعد الاجتماع قبل انعقاد الجمعية العمومية.
- هناك أحكام في عقد التأسيس والاجراءات الداخلية لضمان اختيار المكان والزمان الاكثر ملاءمة من اجل تسهيل مشاركة أكبر عدد ممكن من المساهمين في الجمعية العمومية.

- يحق للمساهمين طرح اسئلة تتعلق بينود جدول اعمال مجلس الادارة وممثلي المراجع الخارجي في الجمعية العمومية؟
- يتم تقديم معلومات كافية للمساهمين قبل الاجتماع حول بنود جدول الأعمال من أجل اطلاعهم بما فيه الكفاية لاتخاذ قرار.
- يحق لجميع مالكي الاسهم التي يتألف منها رأس مال الشركة حضور اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على القرارات.
- لا تطبق الشركة أي قيود على حق التصويت.
- يستخدم التصويت التراكمي في الجمعية العمومية للتصويت على أعضاء مجلس الادارة.
- أعد مجلس الادارة سياسة توزيعات أرباح تحمي مصالح المساهمين والشركة؛ يشتمل التقرير السنوي لأعضاء مجلس الادارة على توزيعات الارباح.
- تم اعتماد مبلغ توزيعات الارباح المراد توزيعها؛ تطرح الشركات سياسة توزيع ارباحها للتصويت من قبل المساهمين في الجمعية العمومية.
- تمنح الشركات المساهمين الحق في نقل ملكية اسهمها متى رغبوا في ذلك.

ت) الإفصاح العام والشفافية

استخدمنا 35 متغيرا لتقييم الشركات من حيث امتثالها مع المبادئ المتعلقة بالإفصاح العام والشفافية. يبلغ متوسط درجة الإفصاح العام والشفافية 59 مع انحراف معماري البالغ 13 نقطة كما هو مبين في الجدول 1. كشف متوسط الدرجة بوضوح أن الشركات تحتاج إلى تحسن كبير في هذا المجال من حوكمة الشركات. تظهر الدرجة أن معظم الشركات تخفق في اتباع المبادئ الموصي بها. سجلت فقط ثلاثين بالمائة من الشركات (ج) أو أعلى في حين حصلت البقية على درجة أقل. حققت نسبة صغيرة من الشركات التي حصلت على أعلى درجاتها ما يلي في العام المالي 2015.

- اعدت الشركات سياسة الإفصاح عن الإقرارات العامة.
- قامت الشركات بالإفصاح عن هيكل المساهمين على موقعها الالكتروني، بما في ذلك قائمة بمالكي الاسهم.
- تنشر الشركات عقد تأسيس الشركة على المواقع الالكترونية الخاصة بها.
- تصفح الشركات عن الاحداث المادية للمساهمين والجمهور على مواقعها الالكترونية.

- تنشر الشركات التقارير السنوية والبيانات المالية للشركات على مواقعها الإلكترونية.
- يحتوي موقع الشركة على جداول الاعمال والحاضرين ومحاضر اجتماعات الجمعية العمومية.
- يتم نشر سياسة توزيع الارباح على الموقع الإلكتروني للشركة.
- يتم نشر سياسة المكافآت على الموقع الإلكتروني للشركة.
- يتضمن التقرير السنوي السير الذاتية لأعضاء مجلس الادارة وخطة تعاقب الرئيس التنفيذي.
- يتم التعاقد من شركات المحاسبة الأربع الكبرى لتدقيق البيانات المالية والنظم المحاسبية.

ث) اصحاب المصلحة

استخدمنا 13 متغيرا لتقييم الشركات من حيث امتثالها مع المبادئ المتعلقة بأصحاب المصلحة. بلغ متوسط درجات هذه الفئة من حوكمة الشركات 32 وانحراف معياري قدره 17 كما هو مبين في الجدول 1. وهو ما يعتبر أدنى درجة ضمن جميع الفئات. وذلك لأن جميع هذه المبادئ طوعية. ولم يرد ذكر بعضهم حتى في مبادئ هيئة السوق المالية. وقد قمنا باعتمادها من المبادئ الدولية ذات الصلة لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). سجل عدد محدود من الشركات في دراستنا الدرجة (ب) والتي تظهر أن هذه الشركات المثالية أنجزت ما يلي في العام المالي 2015 ويمكن استخدامها كأتمثلة للشركات الأخرى:

- اعدت الشركات سياسات تدريبية وتطويرية لموظفيهم.
- لدى الشركات سياسة إجراء دراسات استقصائية دورية للموظفين لقياس الروح المعنوية والسلوكيات والثقة في الإدارة.
- وضعت الشركات آليات لفض النزاعات أو لحل الشكاوى بين الشركات واصحاب المصلحة.
- لدى الشركات سياسات المسؤولية الاجتماعية والمشاريع النشطة.
- تضمن الشركات التحقق المستمر من جودة المنتج/ الخدمة.
- لدى الشركات معايير تقييم الأداء والمكافآت لموظفيها.

3. مناقشة نقاط القوة والضعف لحوكمة الشركات

لقد قمنا بدمج بعض القطاعات بسبب عدم وجود عدد كافي من الشركات في بعض القطاعات وفي المحصله كان لدينا ١٢ قطاع من أصل ١٩. الجدول رقم ٢ والرسومات البيانيه من ٦ الى ١٠ توضح الدرجه التراكميه بين مختلف القطاعات.

النتائج تبين أن قطاع الخدمات التجاريه والمهنيه وقطاع التجزئه حققنا اعلى درجه تتبعهم القطاعات التاليه: الطاقه، الأغذيه، تجزئة الاغذيه، الاتصالات والأعلام، قطاع البنوك والخدمات الماليه. قطاع العقار وقطاع

المواصلات حصلا على أقل درجة. من الجدير ذكره ان اعلى درجة كانت ٨٢ مما يعني ان جميع القطاعات لديها مشوار طويل للوصول الى نظم حوكمه مناسب. اقل درجة كانت ٦٥ من ١٠٠ والتي من الممكن احتسابها كأقل درجة لأجتياز اختبار نظام الحوكمه.

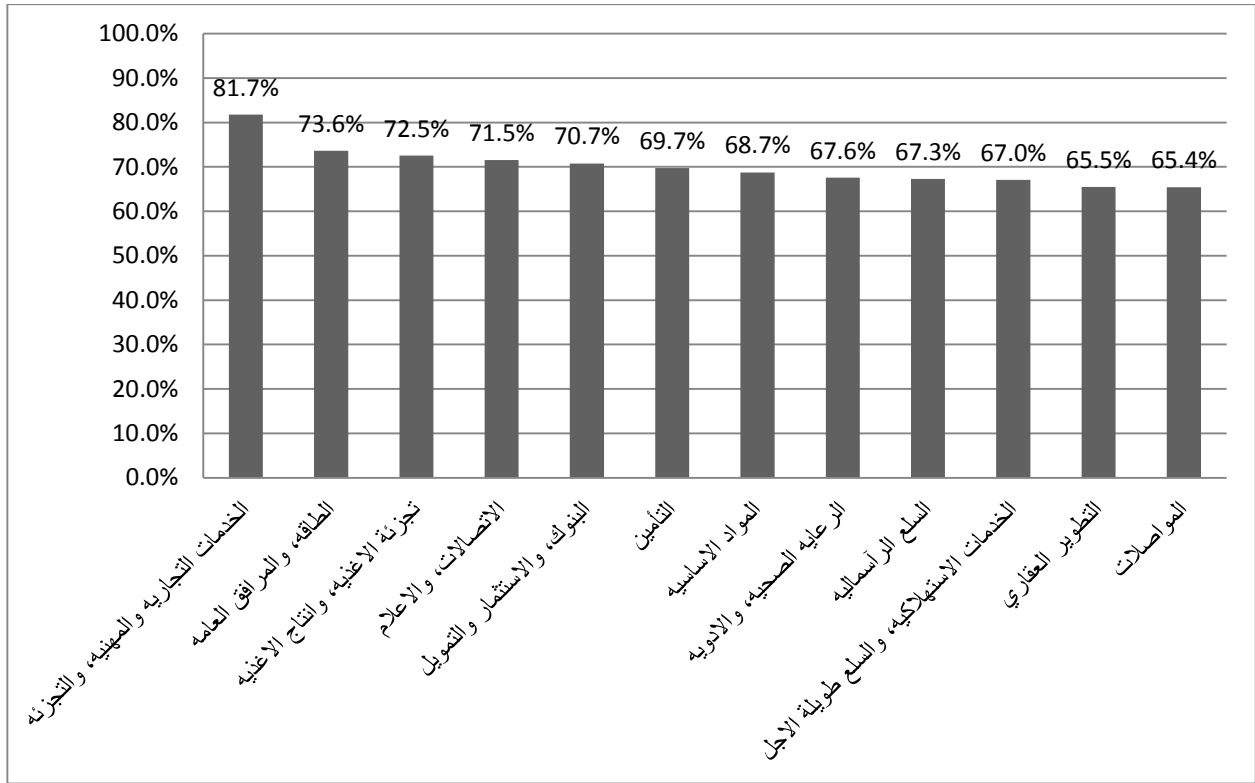
من ناحية نظام الحوكمه حسب الاقسام الاربعه سالفه الذكر فان جميع القطاعات حصلت على تقييم جيد في قسم مجالس الاداره و قسم حقوق المساهمين. ولكن جميع القطاعات كانت اقل من المستوى المأمول في قسم الشفافيه والافصاح وقسم أصحاب المصالح. من الملاحظ ان اغلب الشركات تولي اهتمام كبير لمباديء الحوكمه الاجباريه وتغفل اهمية المباديء الطوعيه. من الجدير بالذكر ان اغلب المباديء في قسم اصحاب المصالح كانت طوعيه ولذلك لاحظنا وجود اكبر قصور في هذا القسم.

اداء القطاعات ايضا كان متباينا في داخل كل قسم. في قسم مجالس الاداره جميع القطاعات ما عدا القطاع التجاري والتجزئه حققوا درجات متساويه. اما في قسم الشفافيه والافصاح فاكثرت من نصف القطاعات حقق درجه ٣٠/١٩ بينما القطاعات المتبقية حققت ٣٠/١٦. اما في قسم اصحاب المصلحه خمس قطاعات فقط حققت بين ٣-٥ درجات من اصل ١٠ درجات.

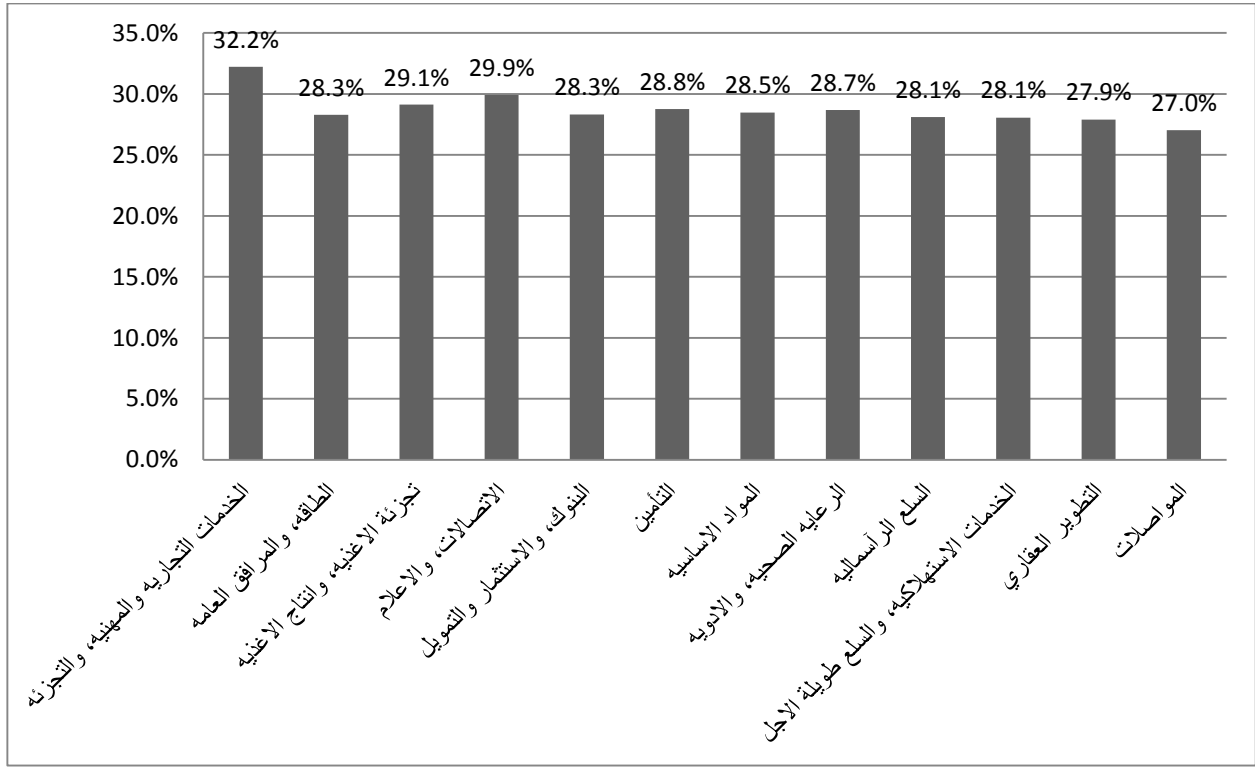
جدول ٢. متوسط درجة مؤشر الحوكمه حسب القطاع والتصنيف

القطاع	الدرجة	مجلس الاداره	المساهمين	الشفافيه والافصاح	اصحاب المصلحه	عدد الشركات
	%١٠٠	%٣٥	%٢٥	%٣٠	%١٠	٩٢
١ الخدمات التجاريه والمهنيه، والتجزئه	٨١,٧٥	٣٢,٢٢	٢٣,٠٧	٢٢,١٧	٤,٢٨	٥
٢ الطاقه، والمرافق العامه	٧٣,٦٣	٢٨,٢٩	٢١,٥٣	١٩,٠٤	٤,٧٨	٥
٣ تجزئه الاغذيه، ونتاج الاغذيه	٧٢,٥١	٢٩,١٢	٢١,٤٩	١٨,٦٠	٣,٣٠	٨
٤ الاتصالات، والاعلام	٧١,٥٣	٢٩,٩١	٢٠,٩٧	١٧,٨٩	٢,٧٦	٤
٥ البنوك، والاستثمار والتمويل	٧٠,٧٣	٢٨,٣٢	٢٠,٤٣	١٨,٨٨	٣,٠٩	١٤
٦ التأمين	٦٩,٧٠	٢٨,٧٨	١٩,٤٢	١٨,٧٤	٢,٧٧	٥
٧ المواد الاساسيه	٦٨,٧٢	٢٨,٤٩	٢٠,٣٢	١٦,٧٦	٣,١٥	٢٥
٨ الرعايه الصحيه، والادويه	٦٧,٥٧	٢٨,٦٨	١٩,٢٧	١٧,٥٠	٢,١٢	٥
٩ السلع الرأسماليه	٦٧,٢٦	٢٨,١١	٢١,٠٠	١٦,٠٠	٢,١٥	٥
١٠ الخدمات الاستهلاكيه، والسلع طويله الاجل	٦٧,٠٤	٢٨,٠٦	٢٠,٣٥	١٥,٨٨	٢,٧٦	٤
١١ التطوير العقاري	٦٥,٥٠	٢٧,٩٠	٢٠,٠٩	١٥,٦٧	١,٨٤	٩
١٢ المواصلات	٦٥,٤١	٢٧,٠٤	١٩,٣١	١٧,٠٢	٢,٠٥	٣

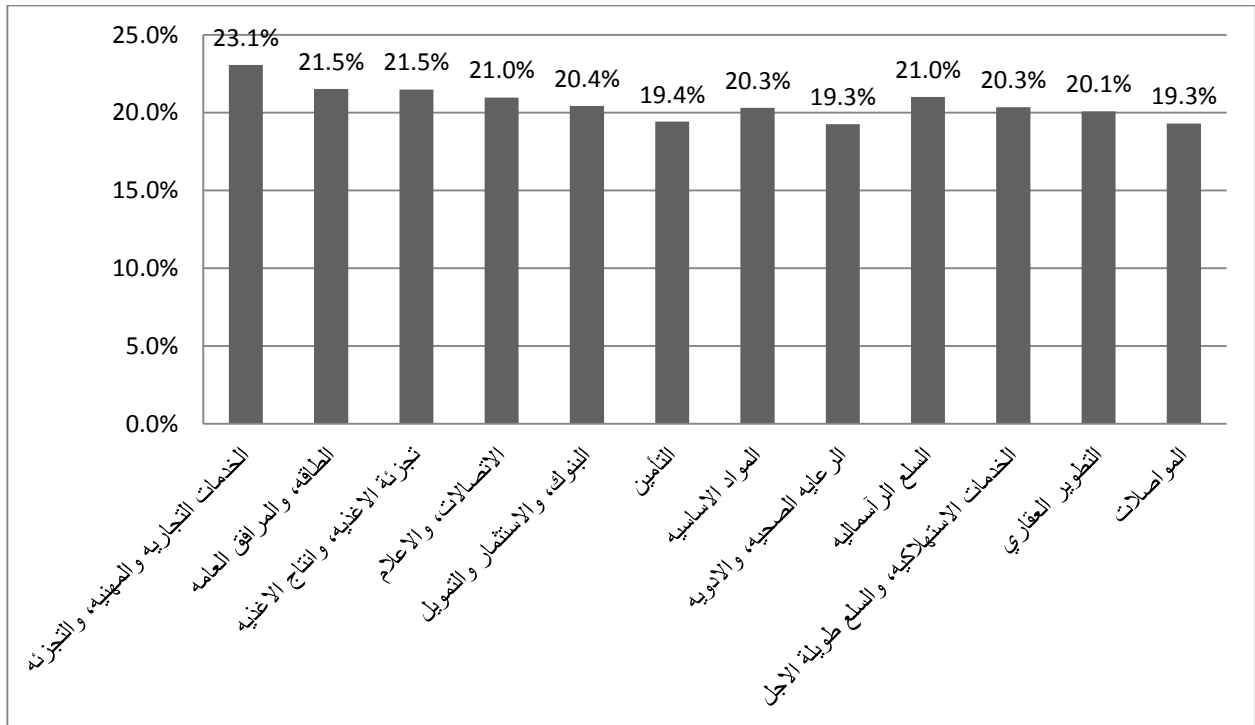
الشكل ٦ . متوسط درجة الحوكمه حسب القطاع



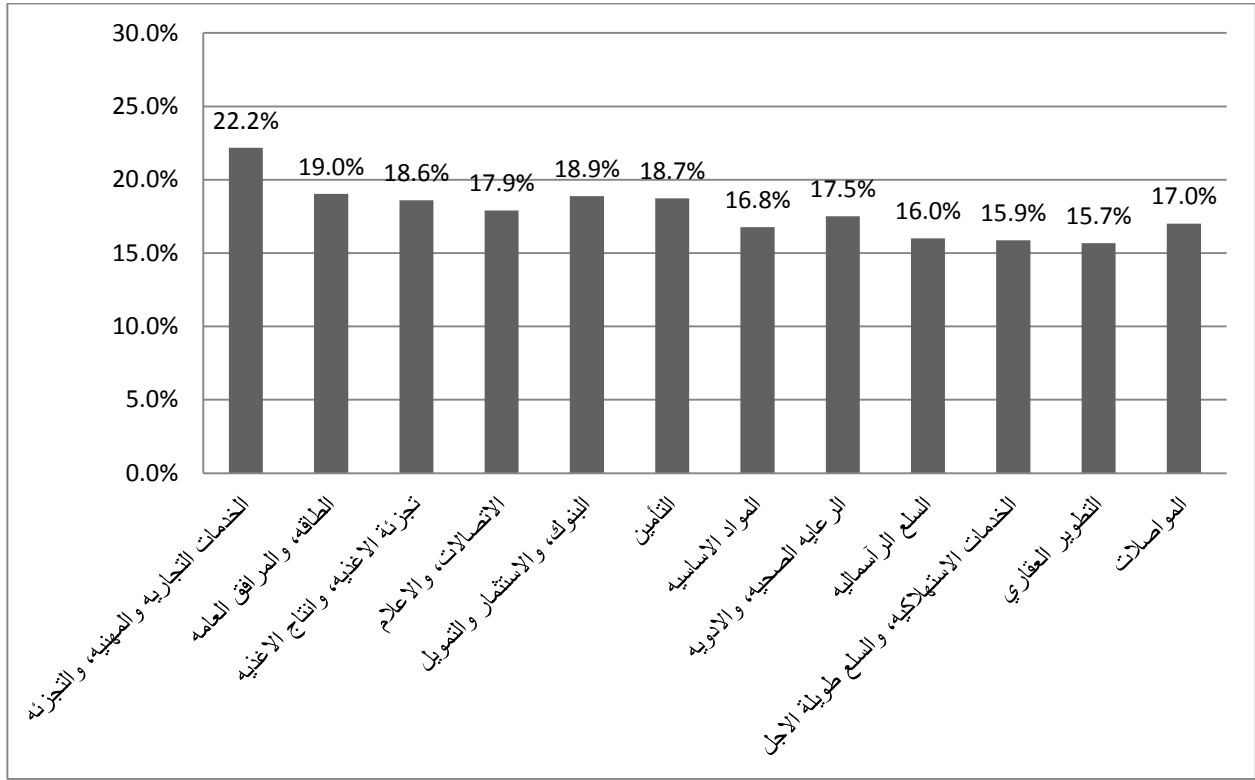
الشكل ٧ . متوسط درجة الحوكمه حسب التصنيف: مجالس الاداره



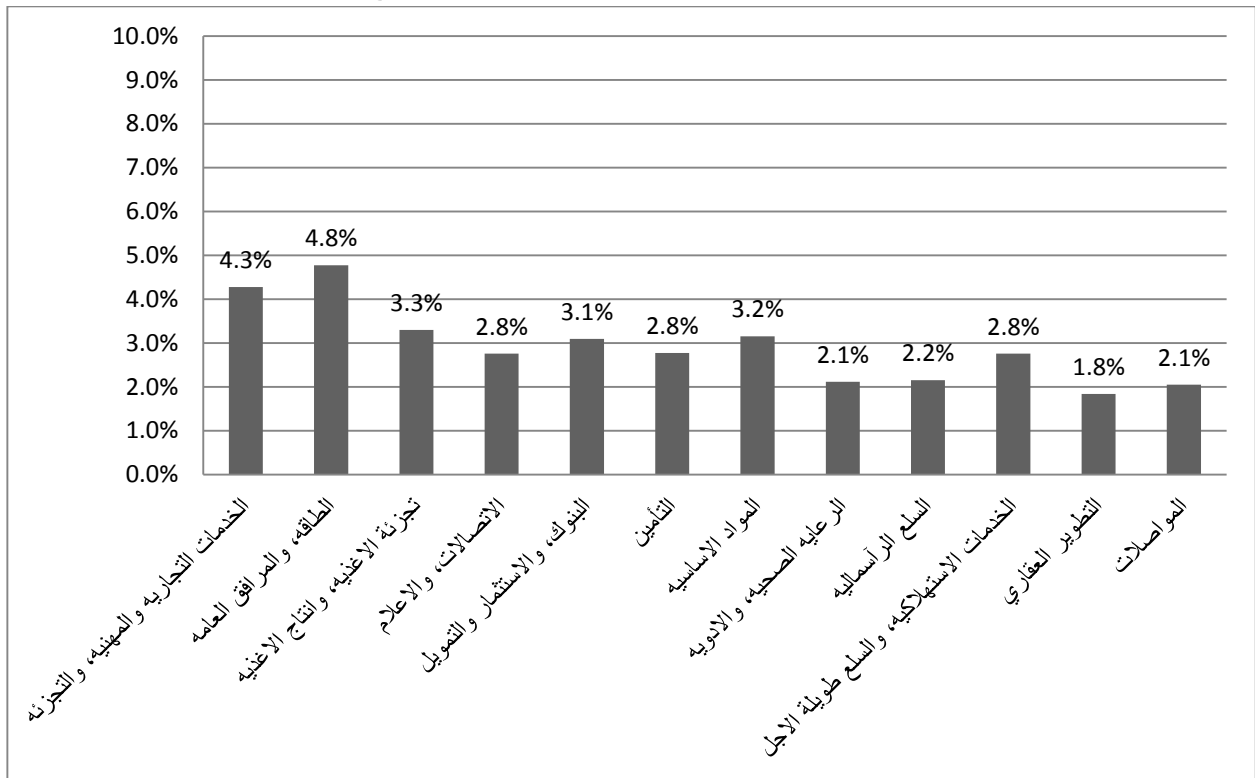
الشكل ٨. متوسط درجة الحوكمة حسب التصنيف
حقوق المساهمين



الشكل ٩. متوسط درجة الحوكمة حسب التصنيف: الشفافية والافصاح



الشكل ١٠. متوسط درجة الحوكمة حسب التصنيف: حقوق اصحاب المصالح



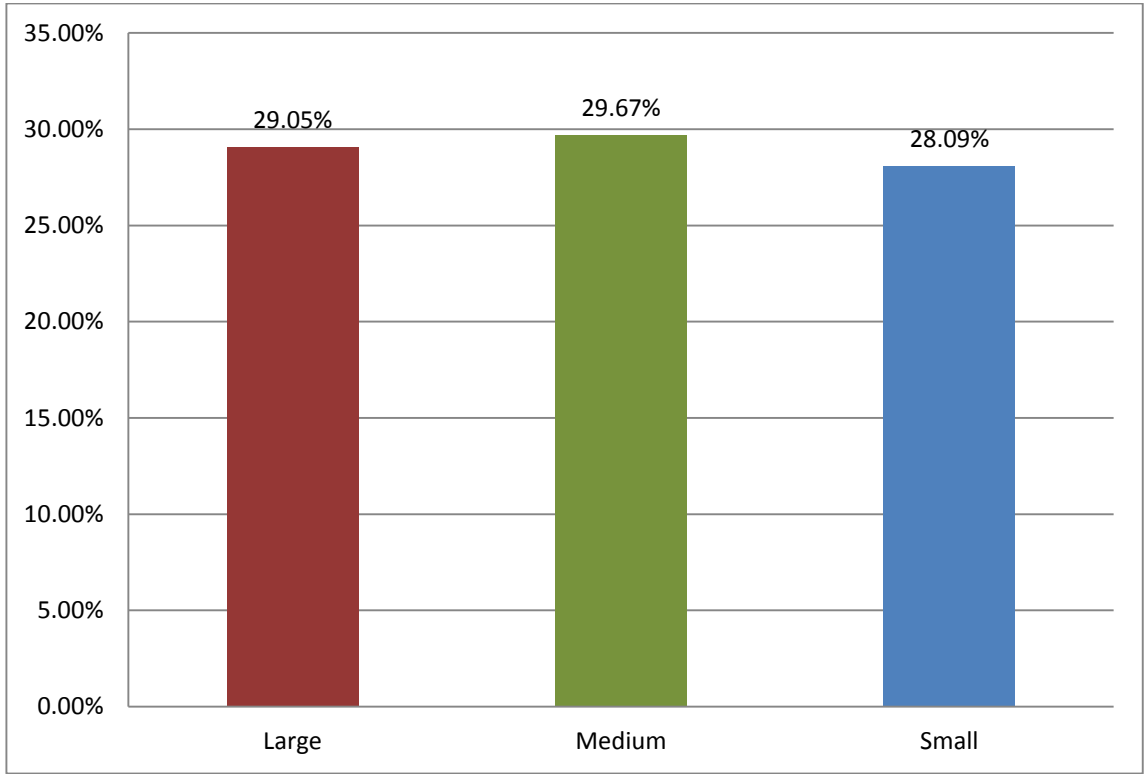
4. مؤشر حوكمة الشركات وتأثير حجم الشركة

لقد قمنا ايضا بعمل مقارنات حسب حجم الشركات كما هو موضح في جدول ٣ والرسومات من ١١ الى ١٥. لقد قمنا بتقسيم الشركات الى ثلاثة انواع حسب القيمة السوقية وهي: شركات كبيره، شركات متوسطة الحجم وشركات صغيره. الشركات بقيمه سوقيه اكثر من ٦٠٪ من متوسط القيمة السوقية في تداول تم اعتبارها كبيره والشركات بين ٤٠ و ٦٠٪ اعتبرت متوسطة والشركات بقيمه سوقيه اقل من ٤٠٪ اعتبرت شركات صغيرة الحجم. الدرجه التراكميه لمؤشر الحوكمه كانت متساويه للشركات الكبيره والمتوسطة الحجم بينما كانت الدرجه اقل ب ستة درجات للشركات الصغيره. أما من ناحية اختلاف الدرجات حسب الاقسام الاربعه فلاحظنا ان جميع الشركات على اختلاف احجامها لديهم درجات متساويه في قسم مجالس الاداره. اما في اقسام حقوق المساهمين والشفافيه والافصاح فيشكل عام الشركات الصغيره اقل بدرجتين من الشركات الكبيره والمتوسطه. الاختلاف كان نوعا ما اقل في قسم اصحاب المصالح.

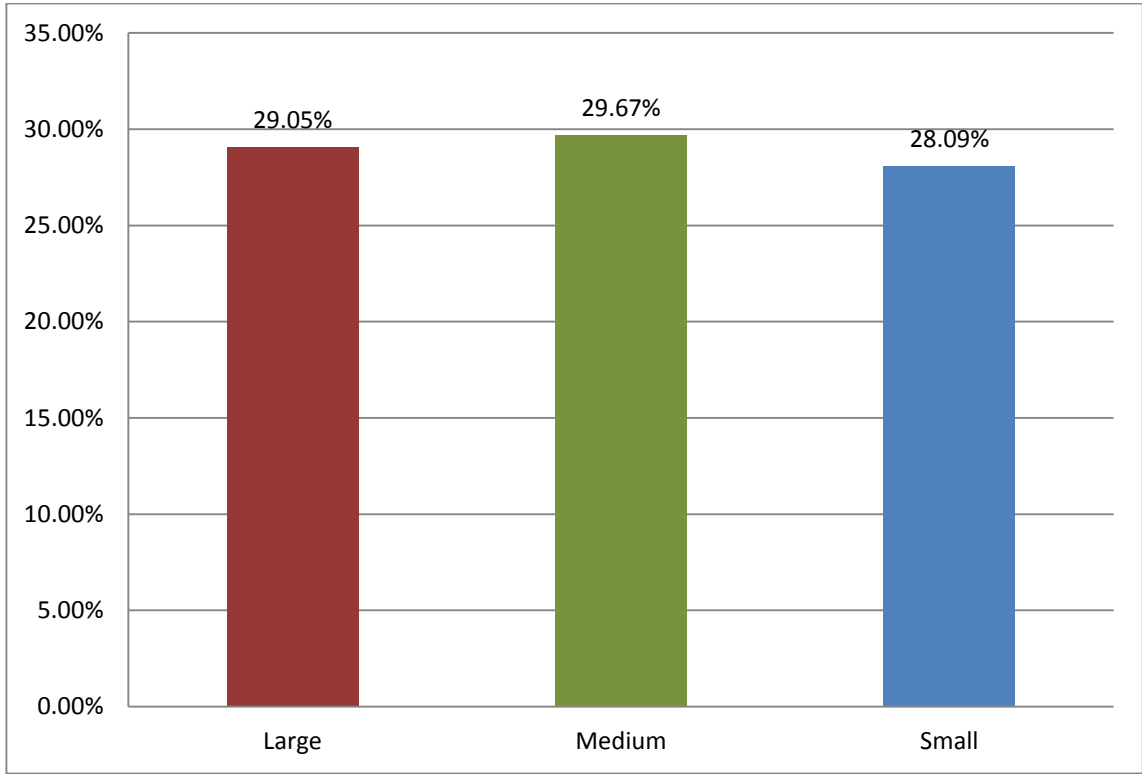
الجدول ٣. درجات مؤشر الحوكمه حسب حجم الشركات

الحجم	الدرجة	مجلس الإدارة	حقوق المساهمين	الشفافيه والإفصاح	أصحاب المصالح	عدد الشركات
	٪١٠٠	٪٣٥	٪٢٥	٪٣٠	٪١٠	٩٢
كبير الحجم	٧٢,٩١	٢٩,٠٥	٢١,١٥	١٨,٨٧	٣,٨٤	٣٩
متوسط الحجم	٧٢,١٩	٢٩,٦٧	٢١,٠٣	١٨,٤٢	٣,٠٨	١٥
صغير الحجم	٦٦,١٨	٢٨,٠٩	١٩,١٢	١٦,٣٠	٢,٦٧	٣٨

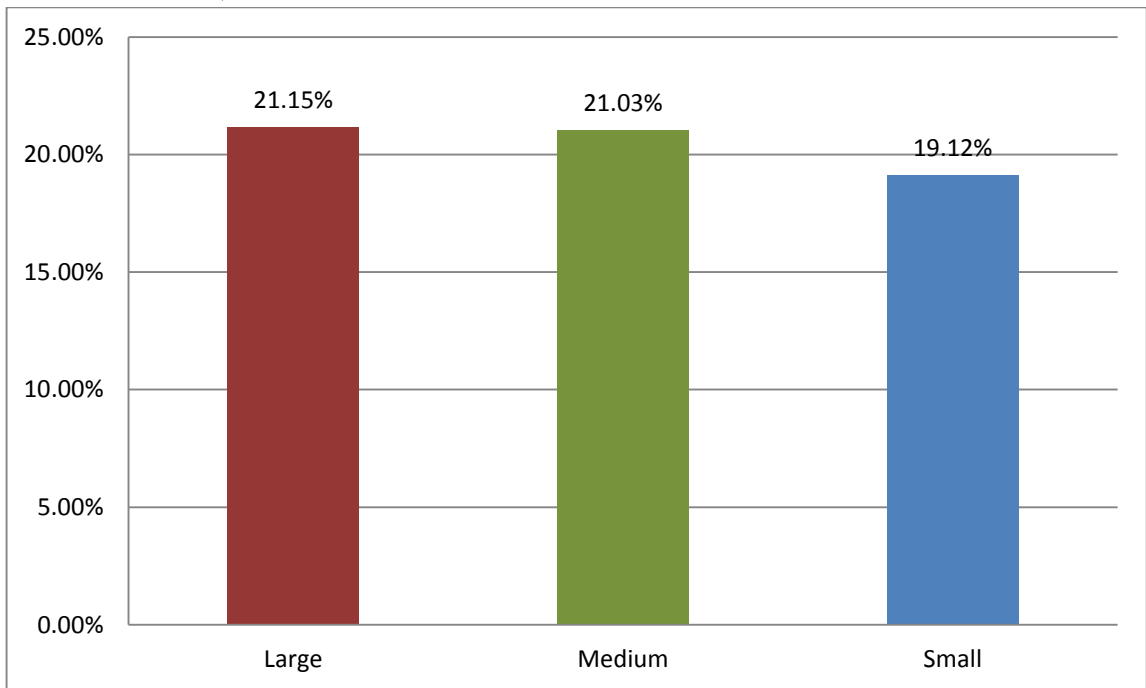
الشكل ١١. درجة مؤشر الحوكمه حسب حجم الشركه



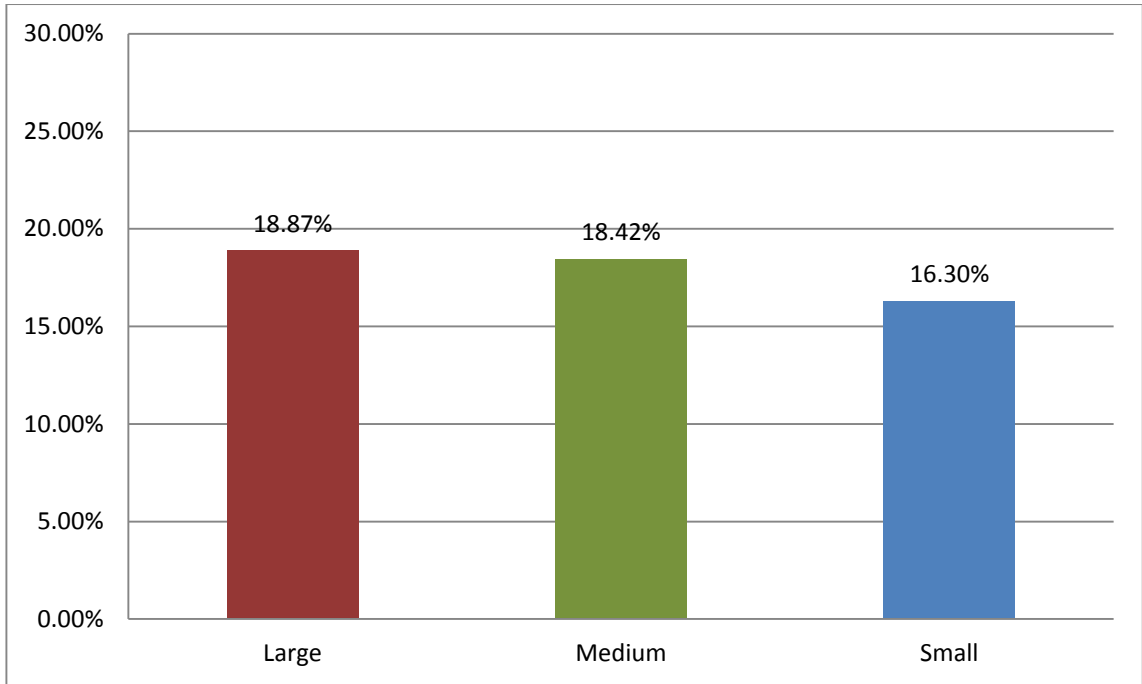
الشكل ١٢. درجة مؤشر حوكمة الشركات المتعلقة بمجالس الاداره حسب حجم الشركه



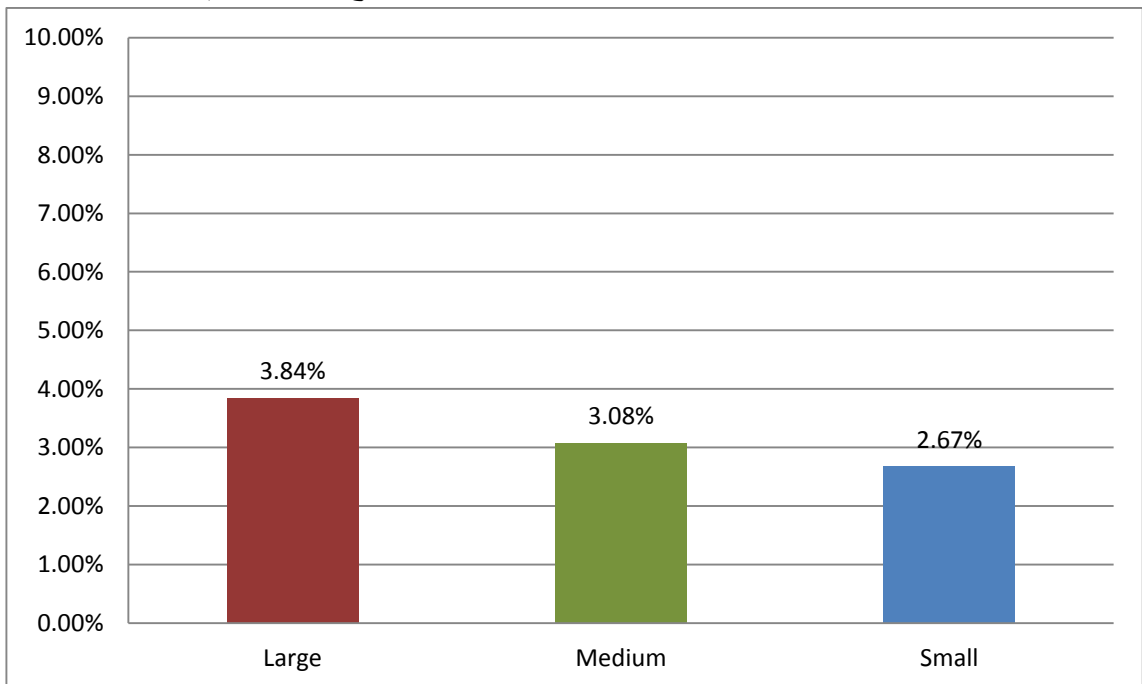
الشكل ١٣. درجة مؤشر حوكمة الشركات المتعلقة بحقوق المساهمين حسب حجم الشركة



الشكل ١٤ . درجة مؤشر حوكمة الشركات المتعلقة بالشفافية والافصاح حسب حجم الشركة



الشكل ١٥ . درجة مؤشر حوكمة الشركات المتعلقة بأصحاب المصالح حسب حجم الشركة



5. توصيات التحسين

على الرغم من أن متوسط الدرجة التراكمية لحوكمة الشركات جيدة، إلا أن دراستنا قد كشفت أن الشركات تبلي بلاء حسنا نسبيا من حيث ممارسات حوكمة الشركات ذات الصلة بمجلس الإدارة، وحقوق الشركاء. لكنها قد حققت أداء شيء من حيث الممارسات المتعلقة بالإفصاح العام والشفافية، وأصحاب المصلحة. كما يشير الانحراف المعياري المرتفع نسبيا لهاتين الفئتين إلى أن الممارسات الجيدة لا تنقسم بالتساوي بين الشركات. لذا نوصي بما يلي لزيادة تحسين ممارسات حوكمة الشركات:

- زيادة الرقابة من قبل هيئة السوق المالية من حيث الامتثال مع المبادئ ذات الصلة. واجهنا في تقييمنا بعض التناقضات بين ما كان لدى الشركات كمبادئ وما لديها كممارسة. قد تؤدي الرقابة الجيدة إلى زيادة الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.
- نظرا لأن معظم مبادئ حوكمة الشركات تقوم على أساس طوعي، فمن المهم أن تنظم الحكومة ورش عمل ومؤتمرات لزيادة الوعي وتسهيل تبادل أفضل الممارسات.
- وضع برنامج شهادة لتدريب المدراء التنفيذيين في الشركة فيما يتعلق بمبادئ وممارسات حوكمة الشركات.
- تقديم منحة بحثية للباحثين لدراسة أهمية الحوكمة الرشيدة للشركات. ومن شأن ذلك أن يستحدث أدلة عملية لتشجيع الشركات على الامتثال مع مبادئ الحوكمة الطوعية للشركات.
- إيلاء اهتمام كبير للامتثال مع مبادئ حوكمة الشركات المتعلقة بالإفصاح العام والشفافية وأصحاب المصلحة. وقد تجعل هيئة السوق المالية بعض هذه المبادئ إلزامية للشركات لضمان أن تتعامل معها الشركات على محمل الجد.
- الاستفادة من ممارسات بعض الشركات التي تحصل على درجات جيدة بشأن فئات حوكمة الشركات الأربعة.
- يتم تشجيع الشركات التي لم تحصل على درجات جيدة بشأن فئات حوكمة الشركات الأربعة للحصول على نسخة من بطاقة الأداء الخاصة بها (تقرير) من مركز حوكمة الشركات التابع لكلية إدارة الأعمال. يوضح التقرير المواطن التي تفتقر إلى الأداء الجيد لهذه الشركات، وحيث تكون هناك حاجة إلى تحسينات وكيفية تحقيق ذلك.

الفصل الرابع: تقرير الشركة المخصص

1- هل ترغب في تقرير حوكمة الشركات لشركتك؟

إنه لمن دواعي سرورنا أن نقدم تقرير حوكمة الشركات المخصص لشركتكم. سوف يشتمل التقرير على تقييم كامل لممارسات حوكمة الشركات للشركة ضمن أربع فئات (مجلس إدارة الشركة، وحقوق المساهمين، والافصاح العام والشفافية، وحقوق اصحاب المصلحة) باستخدام 117 متغيراً. سيتم تقديم درجة حوكمة الشركات التراكمية بالإضافة إلى درجة حوكمة الشركات حسب الفئات الأربعة. سيقدم التقرير تحليل بياني مفصل لأداء حوكمة الشركات للشركة. سوف يشتمل على تحليل مقارن للكشف عن أداء الشركة مقارنة مع الشركات الأخرى. سوف يسلط التقرير الضوء على نقاط القوة والضعف لدى الشركة فيما يتعلق بمجلس الإدارة، وحقوق المساهمين، والافصاح العام والشفافية، وحقوق اصحاب المصلحة. وفي نهاية المطاف، سيتضمن التقرير توصيات رئيسية بشأن كيفية تحسين حوكمة الشركات.

2- كيف يمكنك طلب تقرير مخصص؟

لطلب تقرير حوكمة الشركات المخصص لشركتك، يرجى التواصل مع مكتب حوكمة الشركات على رقم الهاتف الخاص بكلية إدارة الاعمال 966-11-215-7682+ أو من خلال البريد الإلكتروني: saalsubaie@alfaisal.edu